يوصوحه وذكر بعضهم ان ذلك يوخذ من قوله اذا لم تلغ لان التي تقبل اشتراط عدم
الالغاء ليست اذا الاتادية حكاه ابن الصايغ بقوله قيل **قول الالفيه** ومثل ماذا بعد ما
استفهام امن اذا لم تلغ في الكلام قال ابن هشام في حواشيه يقتضي ظاهره صحة وقوع الالغاء
مع كل من اللفظين من وما ومع كي الالغاء مع كن اعني التركيب قال واغا ركبت مع ما
لانها بهما عملها وتبعه ابو البقاء لان ما اشد ابهاما من من اذا كانت ممن لمن يعقل ولم
يفرق غيرهما وهذا الخلاف في الالغاء بالتركيب فاما الالغاء بالزيادة فقواعد البصريين
تاباه معهما واجازه بعضهم معهما انتهى وهذا الكلام وارد على قوله الشذوذ وذا بعد ما
اومن الاستفهام مستبين ان لم تلغ بخلاف قول الجامع وذا ان لم تلغ وويليه استفهاما
بما اومن تنبيه قد يرد ما اذا كلمه واحده موصوله قال جماعه منهم السيرافي وابن خروف
في بدت الكتاب وعي ما اذا علمت سالتقيم وليس في الموصولات ما هو مركب سواها
قولهم والعباره للالفيه وكلاهما يلزم بعده صله فيل يقتضي قوله يلزم انها للمخرف وحذفها
جايز اذا دل عليها دليل وقصد الابهام ولم تكن صله الكقوله نحن الاولى فاجمع جموعك
ثم وجههم الينا واجابك ابن قاسم بان المراد تلزم لفظا او تقديرا وهي لازمه بنيته وان
حذفت لفظا قولهم والعباره للالفيه على ضعف لانها تشمل فيه اعراب الاول قد تخلف الضمير
ظاهر هنا بمعناه كما تقدم وذكره في الشذور الثاني استثنا ابن الضايع بضاد معجمه وعين
مهمله ما اذا عطف على الصله ما يقاجمله مشتمل عليه فاجازه طوا الصله منه نحو الذي يطير
الذباب فيغضب زيد لحصول الارتباط بالفا وصيرورتها جمله واحدة **قول الالفيه**
وجمله او شبهها الذي وصل به شرط الجمله اذا تكون خبريه نص عليه في كتبه وقد ذكره ابن الحاجب
والشذور وغيرهم بحجه وان قدنا ان النحو خبر كما قاله ابن قاسم غير الاكثرين وجزم به البيلي
ولا مستدعيه لكلام سابق فيخرج نحو ما الذي حتى ابوه قايم نقله ابن قاسم عن المغاربه وجزم
به ابن الصايغ والبيلي وقال انه احتراز عن الجمله الاستدراكيه قال في شرح الكافيه ولا توصل
بجمله لا يحمل معناها احد نحو ما الذي جاءني فوق عينيه قال في شرح التسهيل والمشهور
عند النحويين اشتراط كون الجمله الموصوله بها معهوده وقد يراد به الجنس فتوافق
صلته نحو لكل الذي فيعق بالديه ومع قصد تعظيم الموصول فتبهم صلته نحو فاوحى
الى عبده ما اوحى وكذا قال في الكافيه الكبري وشرحها وبذه الشروط واردة على الكافيه

والشذور وفات ابن الحاجب ان ينبه على شبه الجمله وهو الظرف والمجرور وشرطها
ان يكونا تامين وقد ذكره في الشذور ونبه في الكافيه الكبرى والتسهيل ان متعلقه
في هذا الباب كما يقدر الافعال كما ستقف عليه نحو **قول الشذور والكافيه** والعباره لها
وصله الالف واللام اسم فاعل ومفعول فيه اعران الاول ظاهره انه لا يوصل بالصفة
المشبهة وهو ما جزم به صاحب البسيط ورجحه ابن هشام في الجامع والمغني والذي
رجحه ابن مالك جواز الوصل بها وتبعه ابن قاسم وابن الصايغ وهي داخله في قول الالفيه
وصفه صرحه وفاق ابن هشام في القطر فقال هو صفه جرى لغير تفضيل الى آخره
ظاهره ايضا انها لا توصل بالمضارع وهو مذهب الجمهور وصحح ابن هشام في كتبه
واجازه ابن مالك في جميع كتبه الجواز بقله وانه ليس بضروره وقد ذكره في الالفيه **قول الالفيه**
ووصلها بمعرب الاسما قليل اورد عليه انها لا توصل بمضارع مصاحب لام الابتدا
ولام النفي اتفاقا واجاب ابن الصايغ بان وصلها بالمضارع حمل لها على
غيرها من الموصولات وتقدم اشتراط الخبري في صلتها قلت لم يقع له في الالفيه ذكر لهم
واخذ زاد ابن الحاجب وايه وظاهر كلامه ان ايه كاي في الشهره ويوافقه قول الخبري وفي التاء
بالتافيه اشهر لكن في التسهيل وقد تونث بالتاء وهو ظاهر في قله وحكى ابن كيسان الاصل
هذه اللغه يثنونها ويجمعونها ولذا قال ابن هشام في الجامع وقد تنصرف **قول الكافيه**
وهي معربه وحدها الا اذا حذف صدر صلتها صادق بضمير بين ما اذا حذف مضافا ايضا وما
اذا لم يضف المعروف اختصاص البنا بالحاله الماسه وهو المذكور في الالفيه والشذور واما
الاولى فالمعروف فيها الاعراب وادعى ابن مالك الاتفاق عليه في الكافيه وعند حذف ما
تضاف فليس في اعرابه خلاف لكن نقلا ابو حيان عن بعضهم انه قال بالبنا في هذه الحاله
ايضا قياسا على تلك الحاله ووافقه الرضي ثم القول ببنايها في الحاله المذكورة مذهب سيبويه
والجمهور وعلل لشده افتقارها الى ذلك المحذوف وهذه العله غير صحيحه لوجودها
في حال حذف الصدر والمضاف اليه معا بل والى مع ترجيحهم الاعراب حينئذ او اتفاقهم
عليه وقد غلط الزجاج سيبويه في ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان القول باعرابها
ابدا قوي لانها تعرب في باب الشرط والاستفهام ابدا فكذا واحدا فكذا الموصوله **قول**
الكافيه والعايد المفعول يجوز حذفه فيه اعران الاول انه يفهم ان المرجوع اذا كان